أنظمة الحكم العربية والاستقرار السياسي: دراسة مقارنة بين الملكية والجمهورية

Arab Political Regimes and Political Stability: A Comparative Study of Monarchies and Republics

(١) م.م علي حمد عاجل/ باحث في جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية

(٢) م.م مضر فارس عبد الاله/ باحث في جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية

(٣) م.م وسن عزيز فرج/ باحثة في جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية

Arab Government Systems and Political Stability between Monarchy and Republic: A Comparative Study

Ali Hamad Ajel / University of Karbala/ Center for Strategic (١)
Studies ali.ajel@uokerbala.edu.iq

Mudher faris abdulilah/ University of Karbala/ Center for Stra- (٢)
tegic Studies mudher.f@uokerbala.edu.iq

wasan Aziz Faraj/ University of Karbala/ Center for Strategic(٣)
Studies wasan.a@uokerbala.edu.iq

الملخص

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن جملة من التساؤلات الرئيسة، والفرعية، عن طريق التعرض لمفهوم النظام السياسي، وأنواعه، ومفهوم الاستقرار السياسي، ومؤشراته، عبر تسليط الضوء على العلاقة بين نظام الحكم، والاستقرار السياسي في الدول العربية، وما مدى تأثير شكل النظام السياسي (الملكي، الجمهوري) في تحقيق الاستقرار السياسي. وفي ضوء ذلك، تناول البحث تطبيقات من أنظمة الحكم العربية الملكية (سلطنة عمان)، والجمهورية (جمهورية مصر)، والمقارنة بين النظامين في ضوء النظام السياسي في كلتا الدولتين، وسياسته الخارجية، فضلًا عن المستوى الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي، النظام الملكي، النظام الجمهوري، الاستقرار السياسي، مؤشرات الاستقرار السياسي.

Abstract

This study aims to answer a set of main and subsidiary questions by examining the concept of the political system and its types, as well as the concept of political stability and its indicators. The research highlights the relationship between the form of governance and political stability in Arab countries, focusing on how the type of political system—monarchy or republic—affects the achievement of political stability. In this context, the study explores practical examples from Arab monarchies (the Sultanate of Oman) and republics (the Arab Republic of Egypt), comparing both systems in terms of their political structures, foreign policies, and economic .levels

Keywords: Political system, monarchy, republic, political stability, indicators of .political stability

المقدمة

تتميز النظم السياسية في الوطن العربي بتنوعها الكبير، إذ تتراوح بين الأنظمة الملكية، والجمهورية، والنظم الهجينة التي تجمع بين سمات مختلفة. هذا التنوع يعكس التاريخ السياسي، والاجتماعي، المعقد للمنطقة، فضلاً عن تأثير عوامل خارجية، وداخلية، مثل: الاستعمار، والثروات الطبيعية، والتحديات الاقتصادية، والاجتماعية.

يعدُّ الاستقرار بشكله العام ولاسيَّما الاستقرار السياسي، واحدًا من أهم الركائز الأساسية التي تسعى إليها المجتمعات الإنسانية كافة، والنظم السياسية على مختلف أشكالها الديمقراطية، والدكتاتورية، لما يشكّله الاستقرار من انعكاسات إيجابية على جميع جوانب الحياة، في أبعادها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، ولاسيَّما أنَّ مجتمعاتنا العربية، تمرُّ بأزمات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، عديدة، ويرى البعض أنَّ أحد أهم أسباب ضعف مستوى الاستقرار السياسي في الدول العربية، هو شكل النظام السياسي، وشرعيته، فضلاً عن المستوى الاقتصادي المتباين بين الدول العربية، الذي يقوم بدور لا يقلّ أهمية عن شكل النظام السياسي، في تحقيق الاستقرار السياسي من عدمه.

أهمية البحث

تسليط الضوء على العلاقة بين نظام الحكم، والاستقرار السياسي في الدول العربية، وفهم تأثير طبيعة النظام (الملكية أو الجمهورية) في مستوى الاستقرار السياسي.

مشكلة البحث

لماذا الأنظمة الملكية في الدول العربية، تشهد استقرارًا سياسيًا، وإن كان نسبيًا بالمقارنة مع الأنظمة الجمهورية في الدول العربية؟

وندرج تحت هذا التساؤل الرئيس، جملة من التساؤلات الفرعية الآتية:

هل يؤثر نوع نظام الحكم (ملكي/جمهوري) في تحقيق الاستقرار السياسي في الدول العربية؟

ما المقصود بالنظام السياسي؟ وما أنواعه؟

ما المقصود بالاستقرار السياسي؟

هل تتفوق الأنظمة الملكية على الجمهورية في تحقيق الاستقرار السياسي أم العكس؟

فرضية البحث

يفترض البحث أنَّ النظم السياسية في الوطن العربي، تشكّل عاملاً حاسمًا في تحقيق الاستقرار السياسي أو زعزعته، في حين تسهم بعض الأنظمة، لاسيَّما الملكية، في توفير استقرار نسبي، مقارنة بالأنظمة الجمهورية، وذلك بسبب عوامل متداخلة تشمل الشرعية التقليدية (القبلية/الدينية)، والمرونة في التكيف مع الأزمات، والسياسات الاقتصادية الريعية، في حين تعاني الأنظمة الجمهورية من أزمات شرعية، وهيكلية، تزيد من عدم الاستقرار.

هيكلية البحث

يتضمن البحث مبحثين فضلاً عن المقدمة، والخاتمة، يتناول المبحث الأول الإطار النظري، وفيه مطلبان، يتناول المطلب الأول ماهية أنظمة الحكم. ويتناول المطلب الثاني ماهية الاستقرار السياسي، ومؤشراته.

أمَّا المبحث الثاني الذي كان بعنوان تطبيقات مقارنة بين أنظمة الحكم الملكية، والجمهورية، في الدول العربية، فينقسم على مطلبين، تناول المطلب الأول تطبيقات أنظمة الحكم الملكية، والجمهورية، في الدول العربية, أمَّا المطلب الثاني فتناول مقارنة بين النظام الملكي العماني، والنظام الجمهوري المصري.

أهداف البحث

١. تحليل طبيعة أنظمة الحكم الملكية، والجمهورية، في العالم العربي.

٢. مقارنة بين النظامين من حيث الإنجازات السياسية، والاستقرار.

منهجية البحث

استخدم البحث المنهج المقارن، ومنهج التحليل السياسي.

المبحث الأول

الإطار النـــظري

تُعدُّ أنظمة الحكم الهياكل، والسياسات، التي تنظم كيفية إدارة الدولة، وممارسات السلطة فيها. وقد تختلف من بلد إلى آخر بناءً على العوامل التاريخية، والثقافية، والسياسية. وفقاً لذلك تقسم أنظمة الحكم من حيث الشكل، على نظام حكم ملكي، ونظام حكم جمهوري، وهو التقسيم الذي يعتمد على كيفية تولي رئيس الدولة مقاليد الحكم، سواء كان عن طريق الوراثة أم عن طريق الانتخابات.

بناءً على ما تقدم، يتناول هذا المبحث في المطلب الأول ماهية أنظمة الحكم، عن طريق التطرق إلى نظام الحكم الملكي، والنظام الجمهوري. والمطلب الثاني ماهية الاستقرار السياسي، ومؤشراته.

المطلب الأول: ماهية أنظمة الحكم

أولاً- أنظمة الحكم الملكية:

١. **تعريف نظام الحكم الملكي:** هو شكل من أشكال الحكم، يكون فيه الملك حاكمًا للملكة حتى الموت أو التنازل عن العرش، ويخضع الأمير أو الملك إلى القوانين الموضوعة، مادامت هذه القوانين معمولًا بها، غير أنَّ خضوع الحاكم للقوانين لا يمنع من حق إلغائها أو تعديلها، إلا أنَّها تبقى ملزمة وواجبة الاحترام[(١)]. ويعرَّف أيضاً، بأنَّه: النظام الذي يتولى فيه الرئيس سلطاته بالوراثة, وبالكيفية التي يحددها دستور الدولة، والشروط التي يجب توافرها فيه لتقلد مهامه, وتكون مدة الرئاسة في هذه الأنظمة غير محددة, وفقاً لهذا النظام يتجرد الشعب من أي دور في تحديد هوية الملك، ويتولى الدستور ذلك.

تقرُّ الدساتير في معظم الأنظمة الملكية، بانعدام المسؤولية السياسية، والجنائية، لرئيس الدولة، إذ تنصُّ الدساتير على أنَّ ذات الملك أو الأمير لا تُمسّ، وهذا يعني عدم مسؤوليته عن أعماله، وتصرفاته، حتى لو كانت جرائم جنائية، أمَّا من الناحية السياسية فإنَّ رئيس الدولة غير مسؤول سياسيًا، بل تقع المسؤولية على عاتق الوزراء[(٢)]

٢. أنواع الأنظمة الملكية:

لنظام الحكم الملكي أنواع تشكّلت عبر التّاريخ، منها ما اندثر، ومنها ما زال ساريًا إلى الآن، ومن الأمثلة على هذه الأنواع:[(٣)]

---

(١) خير فرجاني, نظم سياسية, مصر القاهرة, ط1, 2019, ص117

(٢) محمد حسن دخيل, أنظمة الحكم في الوطن العربي دراسة مقارنة. دار ومكتبة البصائر للنشر والتوزيع، بيروت، ط1, 2014,ص32

(٣) علي يوسف شكري, الوسيط في الأنظمة السياسية المقارنة، مؤسسة دار الصادق الثقافية للطبع والنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية, عمان ص120-119,للمزيد الاطلاع على الرابط الالكتروني:
kon6a/lc.9n//:sptth

- **النظام الملكي المطلق:**

وفقاً لهذا النّظام، يكون الملك صاحب السّلطة المطلقة، والكاملة، على الحكومة، والشعب، ويعدُّ هذا النظام نادرًا في وقتنا الحالي، بسبب حرمان أفراد شعب هذا النّظام من حقوقهم الطّبيعية، إذ لا يتمتعون إلا بمزايا محدودة مقررة من قبل الملك، وعادة ما تخضع الحكومات الذي يسودها هذا النّظام، للمراقبة الشديدة من الدّول الأخرى الّتي تتعامل معها، إذ إنّ العديد من البلدان تشعر بالقلق من سيطرة شخص واحد على السّلطة دون رادع، وقد سادت الملكيّة المطلقة في معظم أنحاء أوروبا الغربيّة بحلول القرن السّادس عشر.

- **الملكية الدستورية:**

هو نظام الحكم التي تكون فيه سلطة الملك محدودة، إذ تكون السلطة الفعلية في يد مجلس النواب، التي يتم اختياره من قبل الشّعب، ورئيس الوزراء، وتوكل مهمة إدارة البلاد إلى رأس الدولة، ويكون له حق الاعتراض، ومنع التشريعات الصادرة من قبل مجلس النواب، إذا شعر بأنّها تتعارض مع مصالح البلاد العليا، ويكون للملك السلطة في حلّ المجلس في الحالات التي يهدد فيها الأمن، وقيادة الدّولة، ومن الأمثلة على هذا النّظام ما نجده في الأردن، والمغرب، والكويت، والبحرين، وكذلك المملكة المتّحدة، وإسبانيا، والسّويد.

٣. مميزات النظام الملكي:

للنظام الملكيّ السائد في الدولة، مجموعة من المميزات، والمنافع، الّتي تعود بالفائدة على الشعب، وعلى الدولة بشكل عام، ومن هذه المنافع:[(٤)]

- يتمتع رأس الدولة في النظام الملكي، بسلطة أعلى من الأحزاب، والبرلمان، إذ يمكنه إدارة هذه الهيئات، والسّلطات المنافسة، والتّوفيق بينها، من أجل تحقيق العدالة، والاستقرار.
- الاستقرار السياسي والاستمرارية، يوفر النظام الملكي استقرارًا سياسيًا طويل الأمد، نظرًا لعدم وجود صراعات دورية على السلطة العليا كما في الأنظمة الجمهورية. كما أنَّ انتقال الحكم بالوراثة، يضمن استمرارية السياسات، والرموز الوطنية، من دون تغييرات جذرية متكررة.
- الوحدة الوطنية ورمزية الملك، يعدُّ الملك رمزاً للوحدة الوطنية، لاسيَّما في المجتمعات المتعددة الطوائف أو القبائل، إذ يكون فوق الانقسامات الحزبية. في الملكيات الدستورية، مثل (بريطانيا، وإسبانيا)، يؤدي الملك دورًا محايدًا كوسيط في الأزمات السياسية.

---

(٤) خيري فرجان, مصدر سبق ذكره. ص128_137, للمزيد ينظر د. صلاح زرنوقة, أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي, مركز الدراسات الوحدة العربية, بيروت,٢٠١٢, ص٥٠٥.
للمزيد الاطلاع على الرابط الالكتروني: io1n6/lc.9n//:sptth

- **ثانيًا- أنظمة الحكم الجمهورية:**

١_ تعريف نظام الحكم الجمهوري:

الجمهورية هي كلمة لاتينية الأصل، تتكون من مقطعين (Re) وتعني شيئًا، و(Public) وتعني عامًا، وبهذا يصبح معناها الشيء العام، أي إنَّها أسلوب الحكم الذي يقوم على مشاركة مجموع المواطنين, لذلك يُعدُّ نظام الحكم الأقرب إلى الديمقراطية، وفقاً لمبدأ سيادة الشعب، وحريته في اختيار الحكومة.((٥))

النظام الجمهوري: هو النظام الذي تكون فيه السلطة شيئًا عامًا، وهو ما يعني أنَّ الذين يقبضون على السلطة، يمارسونها ليس بمقتضى حق خاص (حق الإلهي، أو وراثه)، بل بمقتضى عقد ووكالة يمنحها لهم الجسم الاجتماعي. وبهذا يمكن تعريف الحكم الجمهوري، بأنَّها الحكومة التي يتولى فيها رئيس الدولة عن طريق الانتخابات، ولمدة زمنية محددة مسبقًا، ويتولى رئيس الجمهورية منصبه عن طريق الانتخابات, على أساس المساواة التامة بين المواطنين، الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في الدستور، لمدة محددة دستوريًا.

وعادةً ما تنصُّ الدساتير على مسؤولية رئيس الدولة من الناحيتين السياسية، والجنائية, فيما يتعلق بالمسؤولية السياسية، فإنَّها تنصُّ على مسؤولية رئيس الجمهورية سياسيًا، وتتيح إمكانية عزله قبل انتهاء المدة المحددة. أمَّا المسؤولية الجنائية، فتنصُّ بعض الدساتير على مسؤولية رئيس الدولة، عمَّا يرتكبه من الجرائم العادية مثل عامة المواطنين, كما يُسأل جنائيًا عن بعض الأعمال المتصلة بوظيفته، إذا ما شكَّلت جرائم مثل جريمة جنائية عظمى، وذلك وفقاً لشروط معينة((٦))

٢_أنواع أنظمة الحكم الجمهوري:

أنظمة الحكم الجمهورية تتنوع وفقًا لطريقة توزيع السلطات، وعلاقة الحكومة بالشعب، إلى أربعة أنواع رئيسة:

- **النظام الرئاسي:** يُعدُّ النظام الرئاسي من أبرز الأنظمة التي تحظى بتأييد واسع من دعاة الجمهورية، وهو أحد أنظمة الحكم الجمهورية، الذي يمنحه النظام منصب رئيس الدولة، ورئيس السلطة التنفيذية، وتعدُّ ركيزته الأساسية الفصل التام (الجامد) بين السلطات الثلاثة، (تشريعية، وتنفيذية، وقضائية)، ويتمتع الرئيس وفقاً لهذا النظام بصلاحيات واسعة، تمنحه شرعية إدارة شؤون الحكم، وتنظيمها، بنفسه، وهنا يظهر جلياً غياب منصب رئيس الوزراء، وهذا أهم ما يميز النظام الرئاسي عن الأنظمة الجمهورية.((٧))

---

(٥) نديم الجابري, فكرة الجمهورية بالعراق, مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر, بغداد,ط1, 2013, ص6.

(٦) محمد حسن دخيل, مصدر سبق ذكره, ص25.

(٧) محمد بن نويمي, النظم السياسية, وزارة الثقافة, الدوحة, قطر,ط١, ٢٠١٤, ص٢٨١.

- **خصائص النظام الرئاسي:**

- فصل صارم بين السلطات التنفيذية، والتشريعية.

- الرئيس هو رئيس الدولة، والحكومة، ويتم انتخابه مباشرة من الشعب.

- للرئيس صلاحيات واسعة، بما في ذلك تعيين الوزراء.

- أمثلة ذلك: الولايات المتحدة، والبرازيل، والمكسيك.[(٨)]

- **النظام شبه الرئاسي:** شكل من أشكال أنظمة الحكم الجمهوري، الذي يتسنم بموجبه الرئيس السلطة التنفيذية، بمساعدة رئيس الوزراء. يتميز هذا النظام بانتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر، ويتم تشكيل الحكومة بواسطة السلطة التشريعية البرلمان، وسمي هذا النظام نظامًا مختلطاً، كونه يجمع ما بين النظام الرئاسي، والنظام البرلماني الجمهوري[(٩)].

خصائص النظام شبه الرئاسي:

- يجمع بين عناصر النظام الرئاسي، والبرلماني.
- يُنتخَب الرئيس مباشرة من الشعب، وله صلاحيات تنفيذية.
- يُعيَّن رئيس الوزراء من قبل الرئيس، وعادة ما يكون مسؤولًا أمام البرلمان.
- من أمثلته: فرنسا، وروسيا، والبرتغال.

- **النظام البرلماني الجمهوري:** هو أحد أنظمة الحكم الجمهورية، ينبثق بموجبه رئيس الوزراء من البرلمان، رئيسًا للسلطة التنفيذية، ويأخذ هذا النظام مبدأ الفصل المرن بين السلطات الثلاثة (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية).

خصائص النظام البرلماني الجمهوري:

- الرئيس أو الملك (في بعض الحالات) هو رئيس الدولة، ولكن صلاحياته رمزية.
- رئيس الحكومة (عادة رئيس الوزراء) هو المسؤول التنفيذي الفعلي، ويتم تعيينه من

(٨) نديم الجابري, مصدر سبق ذكره, ص19.
(٩) المصدر نفسه, ص 23

قبل البرلمان.

- الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، ويمكن إسقاطها عبر التصويت بحجب الثقة.

- من أمثلته: ألمانيا، والهند، وإيطاليا[(١٠)].

نظام الجمعية النيابية: وهو النظام الذي تتولى فيه السلطات، هيئة واحدة تسمى الجمعية النيابية، وفقاً لذلك يقوم هذا النظام على دمج السلطات الثلاثة في السلطة النيابية، و يطلق على هذا النظام تسميات مختلفة، وكثيرة، منها: (نظام السلطة الواحدة) أو (الجمعية النيابية) أو (نظام الجمعية), وبهذا تصبح جميع السلطات بيد هيئة واحدة، يتم انتخابها من قبل الشعب، وتسمى الجمعية الاتحادية _البرلمان، فهي تتولى عملية التشريع، والتنفيذ، وتخضع لها جميع السلطات.[(١١)]

المطلب الثاني: ماهية الاستقرار السياسي ومؤشراته

أولاً- الاستقرار السياسي:

على اعتبار أنَّ الاستقرار السياسي ضرورة ملحة، لتطور الأفراد، والمجتمعات، والدولة في حدّ ذاتها، لا بدَّ من تناول مفهومه عبر العديد من الزوايا، لإدراك المفهوم العميق للاستقرار السياسي.

يشير مفهوم الاستقرار من الناحية اللغوية، إلى الثبات، والرسوخ، والتوازن، وقد أكَّد أبو منظور في معجمه لسان العرب، على أنَّ الاستقرار من الفعل استقرَّ، و هو من القر: أي القرار في المكان, كما في قوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿**وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ**﴾، أي ما لها من ثبات. ويتضح من التعريف اللغوي للاستقرار، أنَّه يشير إلى الثبات، والبقاء، في أوضاع الأشياء.[(١٢)]

وإنَّ هذا المعنى الذي يشير إلى السكون، والثبات، والقرار، في القرآن الكريم، أو في قواميس اللغة العربية، أو عند المفكرين العرب، لا يختلف عن المعنى الذي تضمره مختلف القواميس، أو التعريفات الأجنبية التي أوردوه في شأن مفهوم الاستقرار.

فالقاموس الفرنسي لاروس (larousse)، يبين أنَّ صفة الاستقرار تعني بقاء الحالة أو الوضعية كما هي عليه، أي بمعنى وجود حالة من التوازن المستمر. أمَّا الموسوعة البريطانية (encyciopedia Britanica) فتعرفه بأنَّه: الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات، من غير صراع داخلي.[(١٣)]

---

(١٠) محمد بنتويمي, مصدر سبق ذكره, ص٣٠٠-٣٠١.

(١١) زياد سمير زكي الدباغ, دراسة في النظام السياسي السويسري , مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد (١١)، والعدد (١), ص٦٦٩.

(١٢) سهيلة هادي, الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق, مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعة محمد خضير- بسكرة مجلد (20)، عدد (3), 2018, ص126.

(١٣) أمجد الصالح بوعافية, الاستقرار السياسي, قراءة في المفهوم والغايات, مجلة دفاتر السياسة والقانون, العدد

وقد ارتبط مفهوم الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية، إذ عرّفه (الأن بال) بأنَّه: حالة من الاتفاق العام في الرأي، بين الطبقة الحاكمة، والجماهير، حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي. كما يعرّف بأنَّه: ظاهرة متغيرة نسبيًا تشير إلى قدرة النظام على إدارة مؤسساته، لإجراء ما يلزم من التغيرات، لمقاومة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات، بصورة تحول دون اللجوء إلى العنف السياسي إلا في مجالات معينة، وذلك للحفاظ على الشرعية.((١٤))

أمَّا (هيروتيز ليون) (Hurwitz Leon)، فقد حدد الاستقرار بعدِّه غياب العنف, وبقاء الحكومة لفترة أطول من ثباتها.

أمَّا لبست (Lipest) فإنَّه يعرّف الاستقرار السياسي على أنَّه: «نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي، عندما يعمل بكفاءة، وفعَّالية، في مجالات التنمية السياسية، والاقتصادية، والشرعية السياسية، والفعَّالية». بمعنى أنَّ عملية الاستقرار في النظام، تعتمد بشكل أساسي على فاعلية النظام السياسي، وعلى التطور الاقتصادي.

في حين اعتمد صامويل هانتجتون(Samuel Hantington) ، في تعريفه للاستقرار السياسي، على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من جهة، والمؤسسات السياسية من جهة أخرى, وعليه فقد قّسمه على ثلاثة مستويات (مرتفعة, ومنخفضة، ومتوسطة)، وإلى نظامين مدني بريتوريا.((١٥))ويمكن القول بناءً على ما سبق: إنَّ الاستقرار السياسي هو غاية لا يمكن أن تتحقق، إلا بتكاتف جهود النظام السياسي، وأفراد المجتمع على حدٍّ سواء, أي عندما يحظى النظام السياسي برضا أو قبول شعبي، نتيجة سياساته المشجعة التي تتضمن نتائج ملموسة على أرض الواقع، فيشعر الفرد أنَّ هذا النظام يمثله، ومن ثَمَّ يسعى إلى المحافظة على مؤسساته، وعلى نظامه الاجتماعي العام.

ثانيًا- مؤشرات قياس الاستقرار السياسي:

تتعدد مؤشرات الاستقرار السياسي بصورة متباينة، فمنها ما يتعلق بالمؤسسات السياسية الرسمية، ومنها ما يرتبط بالمؤسسات السياسية غير الرسمية، وبما تضمه هذه المؤسسات من نخب سياسية غير حاكمة، ومنها ما يرتبط بالمجتمع، لذا يمكن اعتبار مؤشرات الاستقرار السياسي، أدوات مهمة لبيان مدى استقرار أنظمة الحكم السياسية، ومدى امكانيتها في الحفاظ على النظام العام، وتحقيق التنمية المستدامة. تشمل هذه المؤشرات جوانب عديدة، ولعل أهمها:

١ـالتداول السلمي للسلطة: تعدُّ عملية انتقال السلطة داخل النظام، واحدة من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، كونها تعكس مدى ما يتمتع به النظام السياسي من ثبات، ورسوخ، في ضوء ما يصاحبها من

الخامس عشر, ٢٠١٦, ص٣١٠.

(١٤) احمد الرجوب سلامة رضوان, الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية, رسالة ماجستير, جامعة اليرموك, 2005, ص75.

(١٥) أمجد الصالح بوعافية, مصدر سبق ذكره, ص٣١١

تغيير في شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف من نظام لآخر، حسب طبيعة النظام السياسي السائد، والقواعد الدستورية القائمة في كل دولة.[(١٦)]

٢. غياب الثورة او غياب العنف السياسي: تشير موسوعة علم الاجتماع إلى أنَّ الثورة، تعني التغيرات الجذرية في البنى المؤسساتية للمجتمع، تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريًا جوهريًا، من النمط السائد إلى نمط جديد، وفقاً للقيم، والمبادئ، والأيديولوجيات، والأهداف، الخاصة بتلك الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية أو قد تكون سلمية.[(١٧)]

٣_ شرعية النظام السياسي: تُعدُّ شرعية النظام السياسي من الركائز الأساسية في تحقيق الاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي هو مؤشر من مؤشرات شرعية النظام السياسي, وهناك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية السياسية، منها: «تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية»، أي إنَّ النظام السياسي يكتسب شرعيته، عن طريق تحقيق مصالح الشعب، وصيانة استقلال البلاد، وحماية الحقوق, وتبدو الشرعية واضحة عن طريق تقبل أفراد الشعب النظام القائم، وخضوعهم له طوعًا.[(١٨)]

٤_المشاركة السياسية: تعددت، وتنوعت، تسميات المشاركة السياسية, هناك من اطلق عليها المشاركة الشعبية، أو المشاركة الجماهيرية, إلا أنَّها تدور حول معنى واحد هو المشاطرة، والمقاسمة، في الأشياء التي قد تكون قرارات، أو مكاسب، ومنافع، بين أفراد المجتمع، في مجالات الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ومنها تنقسم على المشاركة الاجتماعية، والمشاركة الاقتصادية، والمشاركة السياسية، وهذه الأخيرة تعني حق المواطن في أن يمارس دورًا معينًا في صنع السياسة، والقرارات السياسية.[(١٩)]

٥- الاستقرار البرلماني: كون البرلمان هو ممثل الشعب، فإنَّه يستمد شرعيته من الشعب، وفي حال تمَّ حلَّ البرلمان قبل انتهاء المدة المحددة دستوريًا، أو استقالة أحد أعضائه، أو اسقطت عضوية أحد أعضائه، فإنَّ ذلك يعدُّ مؤشرًا من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في الدولة.[(٢٠)]

المبحث الثاني

تطبيقات مقارنة بين أنظمة الحكم الملكية والجمهورية في الدول العربية

(١٦) المصدر نفسه, ص320

(١٧) سهيلة هادي, مصدر سبق ذكره, ص١٢٧.

(١٨) علي بن سليمان الدرمكي, التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان ١٩٨١-٢٠١٢, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, ٢٠١٢, ص١٤١.

(١٩) سهيلة هادي, مصدر سبق ذكره, ص١٣٠.

(٢٠) أمجد الصالح بوعافية, مصدر سبق ذكره, ص٣١١

يتناول هذا المبحث مقارنة تحليلية بين النظامين الملكي، والجمهوري، في السياق العربي، مع التركيز في الجوانب الدستورية، وآليات تداول السلطة، ودرجة الاستقرار السياسي، مستندة إلى نماذج مختلفة من الدول العربية. وفقاً لذلك ينقسم هذا المبحث على مطلبين، نتناول في المطلب الأول تطبيقات أنظمة الحكم الملكية، والجمهورية، في الدول العربية. أمَّا المطلب الثاني فيتناول المقارنة بين النظام الملكي العُماني، والنظام الجمهوري المصري.

المطلب الأول: تطبيقات أنظمة الحكم الملكية والجمهورية في الدول العربية

أولاً- أنظمة الحكم الملكية في الدول العربية (سلطنة عُمان نموذجًا):

١_نظام الحكم في سلطنة عمان:

يعدُّ نظام الحكم في سلطنة عمان نظامًا وراثيًا سلطانيًا، بناءً على المادة (٥) من النظام الأساسي للحكم، إذ يتعامل الباب الأول من النظام السياسي لسلطنة عُمان، الذي وضع في السادس من شهر نوفمبر عام (١٩٩٦) عبر المرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١)، مع نظام الحكم الذي يوصف بأنَّه (سلطاني وراثي، يقوم على أساس العدل، والشورى، بصورة رسمية في المواد (٥،٦،٧)، ولا يحق إلا لمسلم ذكر من ذرية سيد تركي بن سعيد. وعندما يصبح منصب السلطان شاغرًا، يطلب من مجلس العائلة الاجتماع خلال ثلاثة أيام لتسمية خليفة.((٢١))

يعدُّ السلطان وفقًا للمادة (٤٨) من النظام الأساسي، رئيسًا للدولة، والممثل الأسمى لها، والقائد الأعلى، ذاته مصونة لا تمسُّ، وأمره واجب، ومطاع، وهو رمز الوحدة الوطنية، والساهر على رعايتها، وحماية مصالحها، فضلًا عن تمتع السلطان، وفقًا للمادة (٤٩)، بعدة صلاحيات، ومهام، وهي:((٢٢))

- توجيه السياسة العامة للدولة.
- رئاسة الوزراء أو تعيين من يتولى ذلك.
- تعيين وكلاء الوزارات، والأمناء العامين، ومن في حكمهم، وإعفائهم من مناصبهم.
- تعيين القادة العسكريين، والأمنيين، وإعفائهم من مناصبهم.
- إعلان حالة الطوارئ.
- تعيين القضاة، وإعفائهم من مناصبهم.

(٢١) محمد حسن دخيل, مصدر سبق ذكره, ص49-48
(٢٢) محمد بن نويمي, مصدر سبق ذكره, ص ٢٤٨.

- التوقيع على المعاهدات، والاتفاقيات الدولية.
- إصدار العفو عن أي عقوبة، أو تخفيفها.
- منح الأوسمة، والرتب العسكرية.

أولاً- السلطة التنفيذية: هي الجهة المعنية بتطبيق القواعد القانونية موضع التنفيذ، وهي تتضمن (رئيس الدولة، ورئيس الوزراء، والكابينة الوزارية). إذ يعدُّ رئيس الدولة على اختلاف تسمياته (رئيس جمهورية، أو ملك، أو سلطان، أو أمير)، هو رئيس السلطة التنفيذية في الدولة، ويختلف دوره في صنع السياسة الخارجية، على وفق طبيعة النظام السياسي، والصلاحيات الممنوحة له. تتمثل السلطة التنفيذية في سلطنة عمان بالسلطان (هيثم بن طارق)، كونه يمثل السلطة العليا في البلاد، الذي عن طريقه تُمارس السياسة الخارجية دورها، فضلاً عن وجود مجلس الوزراء الذي لديه بعض الاختصاصات في إطار السياسة الخارجية.((٢٣))

تتولى السلطة التنفيذية في سلطنة عُمان، وفقاً للنظام السياسي العُماني، عدة مهام، واختصاصات، لعل أهمها:((٢٤))

- تعاون السلطان في رسم السياسات العامة للدولة، وتنفيذها.
- مجلس الوزراء هو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة.
- رفع التوصيات إلى السلطان في الأمور التي تهم الدولة، بما في ذلك اقتراح مشاريع القوانين، والمراسيم السلطانية.
- أعضاء مجلس الوزراء مسؤولون مسؤولية تضامنية أمام السلطان، عن تنفيذ السياسة العامة للدولة، وكذلك يخضع كل مسؤول لمسؤولية فردية أمام السلطان، عن طريقة أداء المهام الموكلة إليه.
- مناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ مهامها، واتخاذ التوصيات، والقرارات، المناسبة بشأنها.
- الاشراف على سير الجهاز الإداري للدولة، ومتابعة أدائه لواجباته، والتنسيق بين

(٢٣) ايمن عبد الكريم الفيصل, سلطنة عمان ومواقفها الإقليمية والدولية والحياد في سياستها الخارجية, مركو البيان للدراسات والتخطيط, بغداد , كانون الثاني, ٢٠٢٠, الطبعة الأولى, العدد (٢٦), ص٦٦.
(٢٤) محمد بن نويمي, مصدر سبق ذكره, ص ٢٤٨.

وحداته.

- الاشراف العام على تنفيذ القوانين، والمراسيم السلطانية، واللوائح، والقرارات، والمعاهدات، والاتفاقات، وأحكام المحاكم بما يضمن الالتزام بها.

ثانيًا- السلطة التشريعية: (مجلس عُمان)

هي الجهة التي تقوم بإصدار القواعد القانونية، التي تلتزم بها السلطة التنفيذية. ويعود تاريخ السلطة التشريعية لسلطنة عُمان، إلى ما يعرف باسم (البرلمان المفتوح)، الذي كان يلتقي فيه السلطان قابوس مع المواطنين، وشيوخ القبائل.((٢٥))وقد مرَّت السلطة التشريعية بمراحل متعددة، بدءًا من المجلس الاستشاري الذي يُعين أعضاءه عن طريق السلطان، مرورًا بمجلس الشورى، وكذلك مجلس الدولة، الذي يشكّل مع مجلس الشورى ما يعرف بمجلس عُمان.((٢٦))

يتألف مجلس عُمان بحسب النظام الأساسي، من غرفتين تشريعيتين هما، الغرفة التشريعية المعينة (مجلس الدولة)، والغرفة التشريعية المنتخبة (مجلس الشورى)، يتكون أعضاء مجلس الدولة من (٨٦) عضوًا، يتم تعينهم بمرسوم سلطاني لمدة (٤) سنوات. أمَّا أعضاء مجلس الشورى فيضم (٩٠) عضوًا، يتم انتخابهم من قبل الشعب بالاقتراع السري المباشر لمدة (٤) سنوات.

تختص السلطة التشريعية (سلطنة عُمان)، وفقاً للمادة (٧٢) من النظام الأساسي العُماني، بعدة مهام، واختصاصات، لعل أبرزها:((٢٧))

- اقتراح مشاريع القوانين المحالة من الحكومة لغرض دراستها.
- إقرار أو تعديل مشاريع القوانين المحالة من الحكومة.
- مناقشة خطط التنمية، والميزانية العامة للدولة.
- دراسة الموضوعات المتصلة بتنفيذ الخطط التنموية، ومناقشتها، وتقديم مقترحات بشأنها للحكومة.

ثالثًا- السلطة القضائية:

تختص السلطة القضائية بحسب النظام الأساسي العُماني، بعدد من المهام، والاختصاصات،

(٢٥) عبد الرضا علي اسيري, التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي, مجلة السياسيات الدولية, العدد (167), مؤسسة الأهرام القاهرة, 2007, ص45.
(٢٦) أيمن عبد الكريم الفيصل, مصدر سبق ذكره, ص٧١.
(٢٧) محمد بن نويمي, مصدر سبق ذكره, ص ٢٤٦.

أبرزها:[(٢٨)]

- إصدار الأحكام، وتنفيذها باسم السلطان.
- يكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم، وفي الأجهزة المعاونة، يصدر بتشكيله، ونظام عمله، مرسوم سلطاني، ويبين القانون صلاحياته في الشؤون الوظيفية للقضاء، والادعاء العام.

ثانيًا- تطبيقات أنظمة الحكم الجمهورية في الدول العربية (جمهورية مصر نموذجاً):

١_ نظام الحكم في جمهورية مصر:

يُعدُّ النظام السياسي في مصر، من أقدم الأنظمة السياسية في العالم على ضفاف نهر النيل، إذ تعود مؤسسا ت الحكم الحديثة في جمهورية مصر إلى القرن التاسع عشر، على مستوى السلطة التنفيذية. نشأت «دواوين» عام (١٨٣٧) كنتيجة لتوسع دور الحكومة في إدارة شؤون المجتمع، وتنظيمها، وفي عام (١٨٧٨)خلال فترة تولي محمد علي، تغيَّر اسمها إلى «نظارة "، ومع إعلان الحماية البريطانية على مصر عام (١٩١٤)، تمَّ تغيير اسمها إلى وزارة.

أمَّا على مستوى السلطة التشريعية، فصدر أول دستور « لائحة» في عام (١٨٦٦)، خلال فترة تولي الخديوي إسماعيل، وعلى أساسها تمَّ انتخاب أول مجلس نيابي (مجلس شورى النواب)، ثمَّ صدر عدد من الوثائق الدستورية، التي حملت أسماء اللائحة، والقانون النظامي، وقد تنوعت أسماء المجالس النيابية، فسميت مجلس الشورى والقوانين, والجمعية العمومية التشريعية, بعد حصول مصر على الاستقلال عام (١٩٢٢)، تمَّ إصدار دستور عام (١٩٢٣)، الذي أنشئ بموجبه نظامًا ملكيًا برلمانيًا، اتسم بتعدد الأحزاب, وأقرَّ الحريات العامة، والفصل بين السلطات، وسيادة القانون, على الرغم من أنَّه منح الملك سلطات واسعة، ولعل أهمها الحق في حلِّ مجلس النواب المنتخب.

إلا أنَّ اندلاع ثورة عام (١٩٥٢)، شكَّلت انقطاعًا دستوريًا مع المرحلة التي سبقتها، على مستوى العمل السياسي، مثل: سلطات رئيس الدولة، والعلاقة بين السلطتين التنفيذية، والتشريعية، والفصل بين السلطات، وحرية تكوين الأحزاب.[(٢٩)]

أمَّا على مستوى النظام السياسي القائم، فيتكون من عدة سلطات، هي:

أولًا- السلطة التنفيذية:

تتكون السلطة التنفيذية في جمهورية مصر العربية، من رئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء، والوزراء. وقد حدد الدستور الحالي اختصاصات رئيس الجمهورية، ومهام الحكومة، على النحو الآتي:

---

(٢٨) المصدر نفسه, ص 247-246.

(٢٩) علي الدين هلال واخرون، النظام السياسي المصري بعد ثورتين ٢٠١٤- ٢٠١٧, القاهرة، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر, ط١, ٢٠١٧, ص١٣.

١- رئيس الجمهورية:

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورئيس السلطة التنفيذية، ويرعى مصالح الشعب، ويقع على عاتقه مسؤولية الحفاظ على استقلال الوطن، ووحدة أراضيه، وسلامتها، وإلزامه بأحكام الدستور، ويمارس اختصاصاته على النحو المبين به. وينتخب رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات ميلادية، تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة سلفه، ولا يسمح إعادة انتخابه إلا لمرة واحدة، وتبدأ إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية، قبل انتهاء مدة الرئاسة، بمائة وعشرين يومًا على الأقل، ويجب أن تعلن النتيجة قبل نهاية هذه المدة بثلاثين يومًا على الأقل، ولا يحق لرئيس الجمهورية أن يشغل أي منصب حزبي خلال مدة الرئاسة، وينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام السرى المباشر، وذلك بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة، وينظم إجراءات انتخابه وفق قانون خاص.((٣٠))

اختصاصات رئيس الجمهورية:

بموجب دستور (٢٠١٤) يكلف رئيس الجمهورية رئيسًا لمجلس الوزراء، بتشكيل الحكومة، ويطرح برنامجه على مجلس النواب، فإذا لم تحصل حكومته على ثقة أغلبية أعضاء مجلس النواب، خلال ثلاثين يومًا على الأكثر، يكلف رئيس الجمهورية رئيسًا لمجلس الوزراء، بترشيح من الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب، فإذا لم تحصل حكومته على ثقة أغلبية أعضاء المجلس خلال ثلاثين يومًا، يعدُّ بذلك المجلس منحلًا، ويدعو رئيس الجمهورية لانتخاب مجلس نواب جديد، خلال ستين يومًا من تاريخ صدور قرار الحلّ.((٣١)) ويمكن لرئيس الجمهورية إعفاء الحكومة من أداء عملها، بموافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب، ويمكن أيضًا لرئيس الجمهورية إجراء تعديل وزاري، بعد التشاور مع رئيس الوزراء، وموافقة مجلس النواب بالأغلبية المطلقة للحاضرين، وبما لا يقل عن ثلث أعضاء المجلس (المادة ١٤٧).

ويقوم رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء، بوضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها على النحو المبين في الدستور (المادة ١٥٠). وله الحق في اقتراح القوانين، والاعتراض عليها، واصدارها (المادة ١٢٣)، ويصدرها بقوانين (المادة ١٥٦). ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة (المادة ١٥٢)، ولا يعلن الحرب، ولا يرسل القوات المسلحة في مهمة قتالية خارج حدود الدولة، إلا بعد مشاورة مجلس الدفاع الوطني، وموافقة مجلس النواب بأغلبية ثلثي الأعضاء، فإذا كان مجلس النواب غير قائم، يجب أخذ رأى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وموافقة كل من مجلس الوزراء، ومجلس الدفاع الوطني ا(لمادة ١٥٢).

ويعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ، بعد التشاور مع مجلس الوزراء، على النحو الذي ينظمه القانون، ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس النواب، خلال الأيام السبعة التالية ليقرر ما يراه بشأنه.

(٣٠) السياسة في مصر ويكيبيديا متاح على الرابط الالكتروني:
https://ar.wikipedia.org/wiki

(٣١) علي الدين هلال واخرون، مصدر سبق ذكره, ص٤٥

ولرئيس الجمهورية بعد أخذ رأى مجلس الوزراء، إصدار عفو عن العقوبة أو تخفيفها، ولا يكون العفو الشامل إلا بقانون، يُقر بموافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب (المادة ١٥٥). كذلك لرئيس الجمهورية أن يدعو الناخبين للاستفتاء، في المسائل التي تمسُّ مصالح البلاد العليا، وذلك فيما لا يخالف أحكام الدستور (المادة ١٥١).((٣٢))

٢- **رئيس مجلس الوزراء والوزراء:**

يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة الحكومة، ويشرف على تنفيذ أعمالها، ويوجهها في أداء اختصاصاتها. ويشترط فيمن يُعين رئيسًا لمجلس الوزراء، أن يكون مصريًا من أبوين مصريين، وألّا يحمل هو أو زوجه جنسية دولة أخرى، وأن يكون متمتعًا بحقوقه المدنية، والسياسية، وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية، أو أعفي منها قانونًا ، وألّا يقل عمره عن خمس وثلاثين سنة في تاريخ التكليف، ويشترط فيمن يعين عضوًا في الحكومة أن يكون مصريًا، متمتعًا بحقوقه المدنية، والسياسية، وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية، أو أعفي منها قانونًا، بالغًا من العمر ثلاثين سنة ميلادية على الأقل في تاريخ التكليف، ولا يجوز الجمع بين عضوية الحكومة، وعضوية مجلس النواب.

وبموجب دستور (٢٠١٤) (المادة ١٦٧)، تمارس الحكومة الاختصاصات الآتية:

- الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها.
- المحافظة على أمن الوطن، وحماية حقوق المواطنين، ومصالح الدولة.
- توجيه أعمال الوزارات، والجهات، والهيئات العامة التابعة لها، والتنسيق بينها، ومتابعتها.
- إعداد مشروعات القوانين، والقرارات.
- إصدار القرارات الإدارية وفقًا للقانون، ومتابعة تنفيذها.
- إعداد مشروع الخطة العامة للدولة.
- إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.
- عقد القروض، ومنحها، وفقًا لأحكام الدستور.
- تنفيذ القوانين.

(٣٢) دستور جمهورية مصر العربية.

ثانيًا- السلطة التشريعية: تتكون من مجلس النواب، ومقرّه القاهرة، ويجوز أن تعقد الجلسة في مكان آخر، بناءً على طلب رئيس الجمهورية، أو ثلث أعضاء المجلس، يتكون مجلس النواب من (٤٥٠) عضوًا، ومدة العضوية خمس سنوات، وللمجلس رئيس، ووكيل[(٣٣)].

مجلس النواب: مجلس الشعب سابقًا، يتكون من (٤٤٤) عضوًا، ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر، لا يحق لرئيس الجمهورية أن يحلَّ مجلس النواب، إلا بعد قرار مسبب أو بعد استفتاء الشعب، كما يجوز لمجلس النواب سحب الثقة من الحكومة أو أحد أعضائها، ومن مهام المجلس:

١. يتولى سلطة التشريع.
٢. إقرار السياسة العامة للدولة.
٣. إقرار الموازنة العامة للدولة.
٤. الرقابة على السلطة التنفيذية.
٥. إعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية.
٦. سحب الثقة عن الحكومة، وعليه في حال كان سحب الثقة موافقا بأغلبية النواب، وجب على الحكومة تقديم استقالتها.
٧. منح المعاشات، والتعويضات، والمرتّبات، والمكافآت.
٨. إعطاء الإذن للسلطة التنفيذية للحصول على تمويل أو اقتراض.
٩. فحص نشاط إحدى الجهات الإدارية، أو الهيئات، أو المشاريع العامة.
١٠. يتولى رئيس مجلس النواب رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة، في حال مرض رئيس الجمهورية، أو غيابه، أو وفاته، على أن يتولى أكبر الوكيلين سنًا رئاسة المجلس. وكل ما سبق يكون على النحو المبين في الدستور.[(٣٤)]

٣- السلطة القضائية:

ينص دستور (٢٠١٤) على أنَّ السلطة القضائية مستقلة، تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها، ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقًا للقانون، ويبين القانون صلاحياتها، ويعدُّ التدخل في شؤون العدالة أو القضايا، جريمة لا تسقط بالتقادم، وتقوم كل جهة أو هيئة قضائية على شؤونها، ويكون لكل منها موازنة مستقلة، يناقشها مجلس النواب بكامل عناصرها، وتدرج بعد إقرارها في الموازنة العامة للدولة رقمًا واحدًا، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المنظمة لشؤونها، والقضاة مستقلون غير قابلين للعزل، لا سلطان عليهم في

(٣٣) دستور جمهورية مصر العربية
(٣٤) علي الدين هلال وآخرون، مصدر سبق ذكره, ص٤٣-٤٤

عملهم لغير القانون، وهم متساوون في الحقوق، والواجبات، ويحدد القانون شروط تعيينهم، وإجراءاته، وإعارتهم، وتقاعدهم، وينظم مساءلتهم تأديبيًا، ولا يجوز ندبهم كليًا أو جزئيًا إلا للجهات، وفي الأعمال التي يحددها القانون، وذلك كله بما يحفظ استقلال القضاء، والقضاة، وحيادتهم، ويحول دون تعارض المصالح.((٣٥))

المطلب الثاني: المقارنة بين النظام الملكي العُماني والنظام الجمهوري المصري

يختلف الاستقرار السياسي في عُمان، ومصر، باختلاف السياقات التاريخية، والاجتماعية، والسياسية، ولاسيَّما أنَّ النظامين يختلفان اختلافًا جذريًا من حيث شكل النظام، فالنظام السياسي في عمان هو نظام ملكي «وراثي». في حين شكل النظام السياسي في مصر هو نظام جمهوري، ومن ثَمَّ لكل نظام خصائص تسهم بشكل وآخر في تحقيق الاستقرار السياسي. وفيما يأتي مقارنة عامة بين الاستقرار السياسي في البلدين:

أولاً- على مستوى النظام السياسي:

١- عُمان:

نظام الحكم في عُمان هو نظام ملكي مطلق، إذ يحكم السلطان هيثم بن طارق آل سعيد، منذ عام (٢٠٢٠) بعد وفاة السلطان قابوس بن سعيد، الذي حكم البلاد لأكثر من (٤٩) عامًا.

تتمتع عُمان بدرجة عالية من الاستقرار السياسي، بسبب النظام السياسي المركزي، والقيادة الحكيمة للسلطان قابوس، الذي استطاع تحقيق توازن داخلي، وخارجي، عن طريق الفكر السياسي الذي اعتمده, برؤية تنسجم مع التقاليد، وتراث الشعب العماني، التي تعود في الأصل إلى الفكر العربي الإسلامي, مع الأخذ بأدوات العصر الحديث, أي إنَّه تفاعل مع العصر، والانفتاح على العالم الخارجي، مع الاحتفاظ بالقيم، والمبادئ التاريخية، التي تسهم اسهامًا كبيرًا في تحقيق التوازن، والاستقرار السياسي. أمَّا على المستوى الداخلي فيتمتع النظام السياسي في سلطنة عُمان، بدرجة عالية من الاستقرار الداخلي، إذ لا توجد صراعات داخلية كبيرة، أو تظاهرات، واحتجاجات واسعة النطاق((٣٦)).

يمكن القول: إنَّ السياسي في عمان يعتمد سياسة التوازن بين القبائل، والمجموعات المختلفة داخل المجتمع، مما يسهم اسهامًا كبيرًا في تعزيز الاستقرار السياسي.

---

(٣٥) السياسة في مصر ويكيبيديا متاح على الرابط الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki /

(٣٦) علي بن سليمان الدرمكي, مصدر سبق ذكره, ص٨٧.

٢- مصر:

يُعدُّ نظام الحكم في مصر نظامًا جمهوريًا، وقد شهد النظام السياسي تغيرات عديدة، ابتداءً من القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر، ويمكن تلخيصها في ثلاث مراحل، هي:

المرحلة الأولى:

بدأت هذه المرحلة منذ ثورة يوليو عام (١٩٥٢), وتعدُّ هذه تغيرًا دستوريًا جذريًا مع المرحلة التي سبقتها، كونها وضعت أسس النظام السياسي الذي استمر حتى عام (٢٠١٠), وبرزت معالم هذه المرحلة في دستور عام (١٩٥٦), وشهدت تولي ثلاثة رؤساء على الحكم، بدءًا من الرئيس جمال عبد الناصر، الذي تولى الحكم عام (١٩٥٦), حتى وفاته عام (١٩٧٠), ثم تولى الرئيس أنور السادات الحكم لمدة (١١)عامًا، حتى تم اغتياله في عام (١٩٨١), ليعقبه الرئيس محمد حسني مبارك الذي استمر حكمه لمدة (٢٩) عامًا.

المرحلة الثانية (٢٠١١-٢٠١٣):

بدأت هذه المرحلة بعد نهاية حكم الرئيس حسني مبارك، على إثر ثورة شعبية انطلقت في (٢٥) يناير عام (٢٠١١), حتى ثورة عام (٢٠١٣), إذ تولى إدارة البلاد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبعده تمَّ تسليم الحكم إلى الرئيس المنتخب محمد مرسي، وقد شهدت تلك المرحلة صراعًا ثلاثيًا على السلطة، كانت أطرافه حركة الإخوان المسلمين، وأتباعهم، من ناحية، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة من ناحية أخرى، والقوى المدنية، والحركات الشبابية، من ناحية الثالثة.[(٣٧)]

المرحلة الثالثة (عبد الفتاح السيسي):

انتخب في عام (٢٠١٤), لمدة (٤) سنوات، بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، الذي يعدُّ أول رئيس مدني منتخب بعد ثورة (٢٥) يناير، بعد عام من توليه الحكم، على إثر مظاهرات شعبية طالبت برحيله.[(٣٨)]

كل هذه التحولات، والتغيرات، والاضطرابات الداخلية، والاحتجاجات، والصراعات السياسية، بين التيارات الإسلامية، والعلمانية، التي تشهدها الساحة السياسية المصرية، منذ القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر، يمكنها أن تعطي انطباعًا واضحًا عن هشاشة النظام السياسي المصري، وعدم الاستقرار السياسي في مصر، على الرغم من تمكن الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة بقيادة عبد الفتاح السيسي، من تحقيق الاستقرار الأمني، إلا أنَّه جاء على حساب الديمقراطية، والحريات السياسية.

---

(٣٧) علي الدين هلال وآخرون، مصدر سبق ذكره, ص ٤٣-٤٤.

(٣٨) سيماء علي مهدي, التطورات السياسية في مصر بعهد الرئيس عبد الفتاح السيسي, المجلة السياسية الدولية, الجامعة المستنصرية_ كلية العلوم السياسية, العدد (٥٧), ص٢٧٣.

ثانيًا- على مستوى السياسة الخارجية:

١- عُمان:

اتسمت السياسة الخارجية العمانية، بنهج سياسة الاعتدال، والاتزان، والابتعاد عن التطرف، واعتماد سياسة واقعية تلبي مصالح السلطنة، مع الابتعاد عن المغامرات السياسية غير مدروسة العواقب، فضلاً عن أنَّ السلطنة تميزت بعلاقات مميزة، وإيجابية، مع الدول العظمى، إذ تحتفظ بعلاقات جيدة مع جميع الأطراف الدولية، والإقليمية، بما في ذلك الدول العربية، وإيران، والولايات المتحدة.((٣٩)) تُعدُّ هذه السياسة الخارجية الحكيمة، التي تسهم اسهامًا كبيرًا في تعزيز الاستقرار الداخلي، والخارجي، للبلاد.

٢- مصر:

اتسمت السياسية الخارجية المصرية بعد عام (٢٠١٤)، في تسليط الضوء على العديد من الملفات الإقليمية، مثل الملف الإفريقي، وأزمة سد النهضة، والملف العربي، كالقضية الفلسطينية، والليبية. أمَّا على مستوى الملفات الدولية، فقامت بدور لا يقلُّ أهمية عن باقي الملفات، كملف الإرهاب. وفقا لتلك الملفات، تقوم مصر بدور كبير في سياستها الخارجية.((٤٠))

ثالثًا- على المستوى الاقتصادي:

١- عُمان:

عادةً ما ينظر إلى المستوى الاقتصادي، على أنَّه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، أي عندما يكون النظام السياسي مستقرًا، فإنَّه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية، وهذه السياسات التنموية ترفع مستوى المعيشة، والرفاهية، للأفراد، وتزرع الطمأنينة، والرضا الشعبي حيال النظام السياسي. وقد بينت مؤشرات الاقتصاد العماني في السنوات الأخيرة الماضية الآتي:((٤١))

١- بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٨٪).

٢-تحسين ميزان الحساب الجاري.

٣-ارتفاع احتياط العملات الأجنبية.

- الاقتصاد العُماني يعتمد بشكل كبير على النفط، لكن الحكومة تعمل على تنويع الاقتصاد، عن طريق رؤية عُمان (٢٠٤٠)

(٣٩) عدنان بن صالح الحمادي, السياسة الخارجية لسلطنة عمان حيال الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومدى تأثيرها على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربي (٢٠١١-٢٠٢٠), رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط , ٢٠٢١, ص٣٠.

(٤٠) مهاب حسني النحال –باحث دكتوراه- المتغيرات الداخلية والخارجية وتأثيرها على السياسة الخارجية المصرية في ضوء التحولات الاستراتيجية في المنطقة العربية بعد ٢٠١١, مجلة كلية السياسة والاقتصاد, العدد الثامن, أكتوبر ٢٠٢٠, ص٩-١٠

(٤١) علي بن سليمان الدرمكي. مصدر سبق ذكره, ص ١٤٨-١٤٩

- التحديات الاقتصادية قد تؤثر في الاستقرار السياسي في المستقبل، إذا لم يتم إدارتها بشكل جيد.

٢- مصر:

يواجه الاقتصاد المصري تحديات كبيرة، إذ تقدر مساحة مصر مليون كيلو متر مربع، موزعًا على (٢٧) محافظة، وكثافة سكانية عالية تقدر بحوالي (١٠٥) مليون نسمة لعام (٢٠٢٣)، صاحب هذا التعداد الهائل، فقرًا، وبطالة، وارتفاع معدلات التضخم، والديون الخارجية، وهو ما أثَّر في الجانب الاقتصادي. وتبقى هذه التحديات الاقتصادية عملاً مهددًا للاستقرار السياسي، لاسيَّما إذا لم يتم تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.((٤٢))

الخاتمة

يمكن القول: إنَّ النظام السياسي في سلطنة عمان، يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار السياسي، بسبب النظام السياسي المركزي، والسياسة الخارجية المتوازنة، والتماسك الاجتماعي، وإدارة الموارد الاقتصادية بشكل سليم، والتوزيع العادل للثروة، مكنها من بناء مؤسسات اقتصادية قوية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على رفاهية المواطن، الذي يمنح النظام السياسي الرضا، والقبول.

أمَّا مصر فشهدت فترات من عدم الاستقرار السياسي بعد ثورة (٢٠١١)، لكنَّها استعادت جزءًا كبيرًا من الاستقرار الأمني تحت قيادة السيسي. ويمكن القول: إنَّ الاستقرار السياسي في مصر، مرهون بقدرة الحكومة على موازنة الإصلاحات الاقتصادية، فضلًا عن تلبية المطالب الاجتماعية، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز الأمن. وفي الوقت ذاته، يؤدي الدعم، والمساعدات الدولية، والإقليمية، دورًا كبيرًا في تعزيز هذا الاستقرار.

وأخيرًا يمكن القول: إنَّ كلتا الدولتين تواجهان تحديات مختلفة، لكن عُمان تتمتع بدرجة أكبر من الاستقرار السياسي في الوقت الحالي مقارنة بمصر.

المصادر والمراجع

١- أحمد الرجوب سلامة رضوان، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠٠٥.

٢- أمجد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، ٢٠١٦.

٣- خير فرجاني، نظم سياسية، مصر القاهرة، ط١، ٢٠١٩.

٤- دستور جمهورية مصر العربية.

٥- زياد سمير زكي الدباغ، دراسة في النظام السياسي السويسري، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية المجلد (١١)، العدد (١).

(٤٢) مهاب حسني النحال، مصدر سبق ذكره، ص٩-١٠

٦- سهيلة هادي، الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير- بسكرة مجلد (٢٠) عدد (٣), ٢٠١٨.

٧- السياسة في مصر ويكيبيديا متاح على الرابط الإلكتروني:

https://ar.wikipedia.org/wiki/

٨- سيماء علي مهدي، التطورات السياسية في مصر بعهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية_ كلية العلوم السياسية، العدد٥٧ .

٩- عبد الرضا على اسيري، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسيات الدولية، العدد (١٦٧), مؤسسة الأهرام القاهرة, ٢٠٠٧.

١٠- عدنان بن صالح الحمادي، السياسة الخارجية لسلطنة عمان حيال الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومدى تأثيرها على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربي (٢٠١١-٢٠٢٠)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط, ٢٠٢١.

١١- علي الدين هلال وآخرون، النظام السياسي المصري بعد ثورتي ٢٠١٤- ٢٠١٧, القاهرة، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، ط١, ٢٠١٧..

١٢- علي بن سليمان الدرمكي, التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان ١٩٨١-٢٠١٢, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, ٢٠١٢.

١٣- علي يوسف شكري. الوسيط في الأنظمة السياسية المقارنة، مؤسسة دار الصادق الثقافية للطبع والنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

١٤- محمد بن نويمي, النظم السياسية, وزارة الثقافة, الدوحة, قطر,ط١, ٢٠١٤.

١٥- محمد حسن دخيل. أنظمة الحكم في الوطن العربي دراسة مقارنة. دار ومكتبة البصائر للنشر والتوزيع، بيروت، ط١, ٢٠١٤.

١٦- مهاب حسني النحال –باحث دكتوراه- المتغيرات الداخلية والخارجية وتأثيرها على السياسة الخارجية المصرية في ضوء التحولات الاستراتيجية في المنطقة العربية بعد ٢٠١١, مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن، أكتوبر ٢٠٢٠.

١٧- نديم الجابري، فكرة الجمهورية بالعراق، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر، بغداد، ط١, ٢٠١٣.